

## الأحكام القضائية

بحث في علم النفس القضائي . تأليف فرانسوا جورف باريس ١٩٥٢ ،

١٩١ ص

François Gorphe — Les Décisions de Justice. pp. 191. Presses Universitaires de France, Paris, 1952.

هذا الكتاب حديث يتضمن عرضاً شاملاً لمسألة الحكم القضائي من الوجهة السيكولوجية ، معتمداً على البحوث المتفرقة التي قام بها علماء كثيرون في هذا الشأن ، نذكر على سبيل المثال في النمسا Gorres - Zacharias - Hans Gross Wehli وفي الولايات المتحدة Pound - Cardozo وفي إيطاليا Altavilla . ومؤلف هذا الكتاب يدرس المسألة المذكورة آنفاً في شيء من التوسع والتعمق ، فيبدأ بدراسة عملية الحكم عامة ، ثم يردفها ببحث في العمليات المختلفة التي يمر بها القاضي للانتهاج إلى منطوق الحكم . وهذه العمليات هي : عرض النزاع ، وتحديد الوقائع ، واقتناع القضاة ، وتطبيق القانون وإصدار الحكم . ولا يتسع المقام هنا لتتبع هذه التحليلات ، إلا أننا سنكتفي بالإشارة إلى مجمل القول في هذا الموضوع .

وأهم خطوة يخطوها المؤلف في هذا البحث هو أن النطق بالحكم يستلزم صياغته ، والصياغة موضوع علمين : علم النفس وعلم القانون . فالحكم القضائي ليس مجرد قياس منطقي ، أو مجرد وضع علاقات عامة بين الواقع . إذ الواقع أن منطوق الحكم بالغ ما يبلغ من الدقة لن يمحو البواعث النفسية المبتوثة فيه ، ومن ثم ينكر المؤلف أن يجرى القاضي في أحكامه على أساس رياضي ، وينكر جواز اتخاذ القياس المنطقي مبدأً أول وأخير . نعم ، إن العقل قوة استدلالية تستنبط النتائج من المقدمات ، ولكن العقل قابل لأن يميل ويحيد عن الاستنباط الدقيق لأن الإرادة مبدأ الميل والحيادة .

الحكم القضائي إذن يتم بتفاعل دقيق بين الإرادة والعقل . وفي آن واحد بعينه

تقف الإرادة والعقل عند حكم معين بما لها من قدرة على التوجيه ، ولولا هذا التوجيه لما حكم أصلاً . فتربية الإرادة إذن جزء لا يتجزأ من تربية العقل وتثقيفه . وهذه التربية كفيلة بأن تحقق التكامل بين قوى النفس .

ونخلص من ذلك إلى أن القاضى ليس عالماً رياضياً ، فأحكامه أقرب إلى الأحكام التقويمية منها إلى الأحكام التقريرية . ولكنه يتميز عن الرجل السياسى فى أنه يلزم الوضعية فى أحكامه ، ويلزمه أيضاً دراسة الحالة الخاصة المعروضة عليه فى ضوء أحكام أخرى تقابلها وتضاهيها .

ويخلص المؤلف من ذلك أيضاً إلى أن القاضى - كغيره من بنى الإنسان - يجب أن يرجع إلى نفسه وينظر فى حالته . « اعرف نفسك » ذلك هو المبدأ هنا كما عند سقراط .

ألم تقرأ فى كتاب « المنهج » لديكارت « ليس كافياً أن يكون لنا عقل سليم ، بل المهم أن نستخدمه استخداماً طيباً » .

إلا أن هذه النتائج قد يكون مردود عليها بأن شرع القانون أراد أن يقلل من تدخل البواعث النفسية فاشتراط تعدد القضاة فى القضية الواحدة ، واشتراط تسلسل فى المحاكم مبتدئاً بالمحكمة الابتدائية وتليها المحكمة الاستئنافية - وهذه تعرض عليها القضايا التى يرى فيها أحد المتنازعين انحيازاً إلى جانب الباطل دون الحق وأخيراً محكمة النقض ، وهذه مهمتها مراقبة تطبيق القانون .

ومهما يكن من أمر هذا الرد ، فالكتاب وإن لم يبلغ الكمال فى العمق وفى استخدام المنهج التجريبي إلا أنه محاولة قيمة فى الربط بين علم النفس وعلم القانون . وهو يعتبر خدمة جليلة يقدمها المؤلف لعلماء القانون ورؤساء النيابة والقضاة . ولا شك فى أنهم سيفيدون كثيراً من مطالعته .

مراد وهبه

### الكتب المهداة إلى المجلة

التربية الجنسية : تأليف سيرل بينى وترجمة الأستاذ محمد رفعت رمضان والأستاذ نجيب اسكندر إبراهيم ومراجعة الدكتور إسحق رمزى . ٣٤٧ ص . دار المعارف بمصر .